

حتى نهاية الدوام الرسمي لـ 14 من الشهر الجاري

فتح باب السباق الانتخابي لمجلس الأمة 2023.. اليوم

القرار، فإنه تطبق في شأنها نصوص كل من القانون رقم 35 لسنة 1962 وتعديلاته، القانون رقم 3 لسنة 2006 وتعديلاته والقانون رقم 61 لسنة 2007 وتعديلاته، والقانون رقم 8 لسنة 2016 المشار إليها، والقوانين والأنظمة ذات الصلة. المادة الثالثة عشرة " بلغي القرار الوزاري رقم 143 لسنة 2016 المنشار إليه.

المادة الرابعة عشرة " على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

في سياق ذي صلة أعلنت اللجنة الإعلامية لرئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون ترشحه لانتخابات مجلس الأمة 2023 عن الدائرة الانتخابية الثالثة.

من جهته أعلن حمد المدالج عن ترشحه لانتخابات "أمة 2023"، عن الدائرة الأولى.

وقال المدالج: «إيماناً بأن الكويت تتعافى عندما نجهر بالحق ونكون واضحين أمام الله وأنفسنا والآخرين، أعلن ترشحي لانتخابات مجلس الأمة عن الدائرة الأولى».

من ناحية أعلن النائب السابق أسامة المناور عدم خوضه انتخابات 2023.

وقال المناور: «على أبناء وطني عدم مقاطعة الانتخابات رغم أن الفترة الماضية كانت محبطة جداً، لكن مصير الكويت وأبنائها متعلق بالكفاءة الوطنية».

بدوره أعلن يعقوب الصانع خوضه انتخابات 2023 عن الدائرة الثالثة.

وقال الصانع: لم تعد المشاركة في الانتخابات اختياراً وإنما فرض وضرورة يقرضها المشهد القاتل».

من جهته أعلن عبدالله فهد عن ترشحه لانتخابات "أمة 2023"، عن الدائرة الرابعة.

وقال فهد: «في ظل الظروف السياسية التي تعيشها الكويت في هذه المرحلة التاريخية المفصليّة من تاريخها، ومع يقيني بأن إرادة الأمة ومصالحها مقدّمة على الجميع، واستشعاراً بعظم المسؤولية، أعلن مستعنياً بالله، عزمي الترشح لانتخابات مجلس الأمة 2023 فكلنا شركاء وننتصدي».

من ناحية أعلن مبارك العرو ترشحه في انتخابات "أمة 2023"، عن الدائرة الثالثة.

وقال العرو: «متطلعين لرفعة البلد ورفاهية أهله ومنتمسين بالتواجبات والحقوق ومتاملين لوحدة صف تتحقق معها الأهداف والآمال والطموحات، أعلن ترشحي لانتخابات مجلس الأمة 2023 عن الدائرة الثالثة والله الموفق».

بدوره أعلن فهد فلاح لانتخابات مجلس الأمة 2023 في الدائرة الخامسة.

وقال «وما توفيقى إلا بالله وحده تمثيلاً لإرادة الأمة التي هي مصدر السلطات، وحرصاً على تعديل المسار السياسي الوطني والاجتماعي، أعلن ترشحي لانتخابات مجلس الأمة 2023 ممثلاً عن اخواني واخواتي ناخبي الدائرة الخامسة».

من جهته أعلن حمد سيف عن ترشحه في انتخابات "أمة 2023"، عن الدائرة الثانية.



المنفوحى خلال ترؤسه الاجتماع الاول للجان البلدية لانتخابات مجلس الأمة 2023



أحمد السعدون

الشطي: لمدة 10 أيام متتالية بما فيها أيام العطل من الساعة 7.30 ص حتى 1.30 ص عد للجان الأصلية والفرعية في الدوائر 759 واعتماد 118 مدرسة كمراكز للاقتراع أحمد المنفوحى: فتح باب استقبال طلبات المرشحين لترخيص المقار والإعلانات تسخير جميع إمكانات وطاقت البلدية لإنجاح العرس الديمقراطي ضرورة استيفاء المستندات المطلوبة لترخيص المقر الانتخابي ومنها صورة البطاقة المدنية من الشروط أيضا الحصول على موافقة "الداخلية" و "الإطفاء" العام على موقع المقر "الإعلام" أصدرت شروط وضوابط التغطية الإعلامية والإعلان والترويج للانتخابات السماح للوسائل الإعلامية المختلفة بإجراء استطلاعات الرأي وفق شروط محددة تتم بعد الحصول على الترخيص اللازم من "الإعلام" وموافقة الجهات المعنية أن تتصف بالموضوعية وتتم وفقا للأصول العلمية والمهنية المتعارف عليها يجب ألا تتضمن التغطيات الإعلامية الإساءة للعملية الانتخابية أو المرشحين بأي شكل اللجنة الإعلامية لأحمد السعدون تعلن خوضه الانتخابات في الدائرة الثالثة المدالج: إيماناً بأن الكويت تتعافى عندما نجهر بالحق أعلن ترشحي في «الأولى» المناور: على أبناء وطني عدم المقاطعة رغم أن الفترة الماضية كانت محبطة جداً يعقوب الصانع يخوضها في الدائرة الثالثة وعبدالله فهد يعلن ترشحه في الرابعة العرو وفهد بن جامع وسيف الهرشاني يعلنون خوضهم الاستحقاق الانتخابي المقبل

2007 وتعديلاته و 8 لسنة 2016 ولوائحه التنفيذية والقرارات الوزارية ذات الصلة.

"مادة عاشره" تقدم الوسائل الإعلامية بأنواعها، طلبات الهويات الإعلامية الخاصة بتغطية العملية الانتخابية، إلى وزارة الإعلام "قطاع الصحافة والنشر والمطبوعات بموجب النموذج المعد لهذا الغرض، ووفقا للشروط والضوابط المحددة فيه.

"المادة الحادية عشرة" تشكل لجنة من موظفي الوزارة ومن غيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص تتولى ما يلي:

1- تقييم الأداء الإعلامي لوسائل الإعلام الإلكترونية والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة أثناء الانتخابات وتغطيتها لها والتأكد من مراعاتها لأحكام القوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة

2- تلقي الطلبات والشكاوى وبحوثها والتحقق من صحتها واتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها.

"المادة الثانية عشرة" في حالة مخالفة أحكام هذا

الاعلام الإلكتروني والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة، عند نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات وإستطلاعات الرأي ونتائجها الاقتراف بما يلي:

1- ذكر الجهة المرخصة التي أجرتها وطريقة وتاريخ إجراءاتها وعدد المشمولين بعينة الاستطلاع.

2- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها النهائية الرسمية، قبل الإعلان عنها من الجهات المختصة:

"مادة ثامنة" يحظر على الوسائل الإعلامية بأنواعها بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاوات أو برامج أو تقارير خاصة بالمرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه.

"مادة تاسعة" يمنع بث أو إعادة بث أو نشر أي من التقارير أو المنشقات المرئية والمسموعة المتضمنة دعابة أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا إذا كانت متفقة وأحكام القوانين أرقام 3 لسنة 2006 وتعديلاته و61 لسنة

الاعلام الإلكتروني والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة، عند نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات وإستطلاعات الرأي ونتائجها الاقتراف بما يلي:

1- ذكر الجهة المرخصة التي أجرتها وطريقة وتاريخ إجراءاتها وعدد المشمولين بعينة الاستطلاع.

2- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها النهائية الرسمية، قبل الإعلان عنها من الجهات المختصة:

"مادة ثامنة" يحظر على الوسائل الإعلامية بأنواعها بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاوات أو برامج أو تقارير خاصة بالمرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه.

"مادة تاسعة" يمنع بث أو إعادة بث أو نشر أي من التقارير أو المنشقات المرئية والمسموعة المتضمنة دعابة أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا إذا كانت متفقة وأحكام القوانين أرقام 3 لسنة 2006 وتعديلاته و61 لسنة

الاعلام الإلكتروني والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة، عند نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات وإستطلاعات الرأي ونتائجها الاقتراف بما يلي:

1- ذكر الجهة المرخصة التي أجرتها وطريقة وتاريخ إجراءاتها وعدد المشمولين بعينة الاستطلاع.

2- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها النهائية الرسمية، قبل الإعلان عنها من الجهات المختصة:

"مادة ثامنة" يحظر على الوسائل الإعلامية بأنواعها بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاوات أو برامج أو تقارير خاصة بالمرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه.

"مادة تاسعة" يمنع بث أو إعادة بث أو نشر أي من التقارير أو المنشقات المرئية والمسموعة المتضمنة دعابة أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا إذا كانت متفقة وأحكام القوانين أرقام 3 لسنة 2006 وتعديلاته و61 لسنة

الاعلام الإلكتروني والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة، عند نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات وإستطلاعات الرأي ونتائجها الاقتراف بما يلي:

1- ذكر الجهة المرخصة التي أجرتها وطريقة وتاريخ إجراءاتها وعدد المشمولين بعينة الاستطلاع.

2- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها النهائية الرسمية، قبل الإعلان عنها من الجهات المختصة:

"مادة ثامنة" يحظر على الوسائل الإعلامية بأنواعها بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاوات أو برامج أو تقارير خاصة بالمرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه.

"مادة تاسعة" يمنع بث أو إعادة بث أو نشر أي من التقارير أو المنشقات المرئية والمسموعة المتضمنة دعابة أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا إذا كانت متفقة وأحكام القوانين أرقام 3 لسنة 2006 وتعديلاته و61 لسنة

الاعلام الإلكتروني والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة، عند نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات وإستطلاعات الرأي ونتائجها الاقتراف بما يلي:

1- ذكر الجهة المرخصة التي أجرتها وطريقة وتاريخ إجراءاتها وعدد المشمولين بعينة الاستطلاع.

2- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها النهائية الرسمية، قبل الإعلان عنها من الجهات المختصة:

"مادة ثامنة" يحظر على الوسائل الإعلامية بأنواعها بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاوات أو برامج أو تقارير خاصة بالمرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه.

"مادة تاسعة" يمنع بث أو إعادة بث أو نشر أي من التقارير أو المنشقات المرئية والمسموعة المتضمنة دعابة أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا إذا كانت متفقة وأحكام القوانين أرقام 3 لسنة 2006 وتعديلاته و61 لسنة

الاعلام الإلكتروني والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة، عند نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات وإستطلاعات الرأي ونتائجها الاقتراف بما يلي:

1- ذكر الجهة المرخصة التي أجرتها وطريقة وتاريخ إجراءاتها وعدد المشمولين بعينة الاستطلاع.

2- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها النهائية الرسمية، قبل الإعلان عنها من الجهات المختصة:

"مادة ثامنة" يحظر على الوسائل الإعلامية بأنواعها بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاوات أو برامج أو تقارير خاصة بالمرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه.

"مادة تاسعة" يمنع بث أو إعادة بث أو نشر أي من التقارير أو المنشقات المرئية والمسموعة المتضمنة دعابة أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا إذا كانت متفقة وأحكام القوانين أرقام 3 لسنة 2006 وتعديلاته و61 لسنة

الاعلام الإلكتروني والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة، عند نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات وإستطلاعات الرأي ونتائجها الاقتراف بما يلي:

1- ذكر الجهة المرخصة التي أجرتها وطريقة وتاريخ إجراءاتها وعدد المشمولين بعينة الاستطلاع.

2- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها النهائية الرسمية، قبل الإعلان عنها من الجهات المختصة:

"مادة ثامنة" يحظر على الوسائل الإعلامية بأنواعها بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاوات أو برامج أو تقارير خاصة بالمرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه.

"مادة تاسعة" يمنع بث أو إعادة بث أو نشر أي من التقارير أو المنشقات المرئية والمسموعة المتضمنة دعابة أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا إذا كانت متفقة وأحكام القوانين أرقام 3 لسنة 2006 وتعديلاته و61 لسنة

الاعلام الإلكتروني والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة، عند نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات وإستطلاعات الرأي ونتائجها الاقتراف بما يلي:

1- ذكر الجهة المرخصة التي أجرتها وطريقة وتاريخ إجراءاتها وعدد المشمولين بعينة الاستطلاع.

2- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها النهائية الرسمية، قبل الإعلان عنها من الجهات المختصة:

"مادة ثامنة" يحظر على الوسائل الإعلامية بأنواعها بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاوات أو برامج أو تقارير خاصة بالمرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه.

"مادة تاسعة" يمنع بث أو إعادة بث أو نشر أي من التقارير أو المنشقات المرئية والمسموعة المتضمنة دعابة أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا إذا كانت متفقة وأحكام القوانين أرقام 3 لسنة 2006 وتعديلاته و61 لسنة

الاعلام الإلكتروني والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة، عند نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات وإستطلاعات الرأي ونتائجها الاقتراف بما يلي:

1- ذكر الجهة المرخصة التي أجرتها وطريقة وتاريخ إجراءاتها وعدد المشمولين بعينة الاستطلاع.

2- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها النهائية الرسمية، قبل الإعلان عنها من الجهات المختصة:

"مادة ثامنة" يحظر على الوسائل الإعلامية بأنواعها بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاوات أو برامج أو تقارير خاصة بالمرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه.

"مادة تاسعة" يمنع بث أو إعادة بث أو نشر أي من التقارير أو المنشقات المرئية والمسموعة المتضمنة دعابة أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا إذا كانت متفقة وأحكام القوانين أرقام 3 لسنة 2006 وتعديلاته و61 لسنة

الاعلام الإلكتروني والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة، عند نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات وإستطلاعات الرأي ونتائجها الاقتراف بما يلي:

1- ذكر الجهة المرخصة التي أجرتها وطريقة وتاريخ إجراءاتها وعدد المشمولين بعينة الاستطلاع.

2- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها النهائية الرسمية، قبل الإعلان عنها من الجهات المختصة:

"مادة ثامنة" يحظر على الوسائل الإعلامية بأنواعها بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاوات أو برامج أو تقارير خاصة بالمرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه.

"مادة تاسعة" يمنع بث أو إعادة بث أو نشر أي من التقارير أو المنشقات المرئية والمسموعة المتضمنة دعابة أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا إذا كانت متفقة وأحكام القوانين أرقام 3 لسنة 2006 وتعديلاته و61 لسنة

الاعلام الإلكتروني والقنوات المرئية والمسموعة والصحف المقروءة، عند نشر أو بث أو إعادة بث الإحصاءات وإستطلاعات الرأي ونتائجها الاقتراف بما يلي:

1- ذكر الجهة المرخصة التي أجرتها وطريقة وتاريخ إجراءاتها وعدد المشمولين بعينة الاستطلاع.

2- عدم الإعلان عن نتائج الانتخابات أو معدلاتها ونسبها النهائية الرسمية، قبل الإعلان عنها من الجهات المختصة:

"مادة ثامنة" يحظر على الوسائل الإعلامية بأنواعها بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاوات أو برامج أو تقارير خاصة بالمرشحين لانتخابات مجلس الأمة أو المجلس البلدي في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه.

"مادة تاسعة" يمنع بث أو إعادة بث أو نشر أي من التقارير أو المنشقات المرئية والمسموعة المتضمنة دعابة أو تغطية إعلامية عن أي من المرشحين أو عن الانتخابات عامة، إلا إذا كانت متفقة وأحكام القوانين أرقام 3 لسنة 2006 وتعديلاته و61 لسنة

في الوقت الذي صدر فيه مرسوم الدعوة إلى الانتخابات يوم 6 يونيو المقبل، أعلنت وزارة الداخلية أمس الخميس فتح باب الترشح لانتخاب أعضاء مجلس الأمة اعتباراً من اليوم الجمعة وحتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الرابع عشر من شهر مايو الجاري. وقال المدير العام للشؤون القانونية في الوزارة العميد صلاح الشطي لـ "كونا" إن هذا الإعلان يأتي وفقاً لأحكام القانون رقم "35" لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

وأضاف العميد الشطي أن باب إدارة شؤون الانتخابات سيظل مفتوحاً لترشح لمجلس الأمة لمدة 10 أيام متتالية بما فيها أيام العطل من الساعة 7:30 صباحاً حتى 1:30 بعد الظهر في مقر إدارة شؤون الانتخابات في منطقة الشويخ.

وأكد أنه تم اعتماد عدد اللجان الأصلية والفرعية في الدوائر الانتخابية حيث يبلغ عددها 759 لجنة كما تم اعتماد عدد 118 مدرسة كمراكز للاقتراع لتصويت الناخبين.

وأوضح أنه تم اعتماد خمس مدارس كـ لجان رئيسية في الدوائر الانتخابية الخمس لإعلان النتائج النهائية للانتخابات.

وكان مجلس الوزراء قرر في مستهل اجتماعه الاستثنائي أول أمس الأربعاء الموافقة على مشروع مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة للفصل التشريعي العادي السابع عشر وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2023/6/6 ورفعه إلى سمو ولي العهد حفظه الله.

من جهته أعلن المدير العام للبلدية أحمد المنفوحى أمس الخميس عن فتح باب استقبال طلبات المرشحين لترخيص المقار والإعلانات الانتخابية اعتباراً من اليوم الجمعة 5 مايو الجاري بجميع أفرع البلدية في المحافظات.

وشدد المنفوحى في بيان صحفي عقب ترؤسه الاجتماع الأول للجان البلدية لانتخابات مجلس الأمة 2023 على تسخير كافة إمكانات وطاقات البلدية لإنجاح العرس الديمقراطي الخاص بانتخابات أعضاء مجلس الأمة التي ستجري يوم 6 يونيو المقبل.

ودعا كافة المرشحين عند تقديم طلبات ترخيص المقار والإعلانات الانتخابية إلى ضرورة استيفاء المستندات المطلوبة لترخيص المقر الانتخابي ومنها صورة البطاقة المدنية للمرشح وصورة من كتاب الترشح وكتاب من صاحب العلاقة. وأضاف أن من الشروط الحصول على موافقة وزارة الداخلية وقوة الإطفاء العام على موقع المقر ودفع رسوم ترخيص المقر الانتخابي وقدرها 200 دينار كويتي عبر "كي نت" وتأمين قدره 500 دينار لاستخراج الترخيص المؤقت بشكل رسمي.

على سعيد متصل أصدر وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري قراراً في شأن شروط وضوابط التغطية الإعلامية والإعلان والترويج لانتخابات مجلس الأمة.

وتضمن القرار السماح للوسائل الإعلامية



بدء حجز المقرات الانتخابية



وزارة الإعلام



صلاح الشطي



يعقوب الصانع



عبدالله فهد



حمد الهرشاني



حمد المدالج



أسامة المناور